



القمة التنموية الاقتصادية الاجتماعية منعقدة في بيروت.

شقيير : لبنان حصد مبادرتين رئاسية وأهيريية القمة التنموية الاقتصادية: أول بيان عربي عن النازحين

أنهى لبنان معمودية استضافة اجتماعات القمة التنموية الاقتصادية الاجتماعية في دورتها الرابعة تحت عنوان "الازدهار من عوامل السلام"، بنجاح على مستوى التنظيم والادارة والسلاسة في ايصالها الى خواتيمها المرجوة، لاسيما لجهة ما تضمنه البيان الصادر عن القادة في خصوص ازمة النازحين واللاجئين، رغم غياب التمثيل على مستوى الصف الاول

اصر رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على الايفاء بالتزام لبنان من دون النظر الى كل ما سبق القمة من دعوات الى تأجيلها لاعتبارات مختلفة، وانطلاقا من ان الحكم رفض ان يسجل على الدولة اللبنانية، وعلى عهده، سابقة الاخلال بالتزام عربي خصوصا على مستوى استضافة القمة. وهذا ما عبّر عنه في خطابه من خلال اشارته الى "ان لبنان قد دفع الثمن الغالي جراء الحروب والارهاب، وهو يتحمل منذ سنوات العبء الاكبر اقليميا ودوليا، لنزوح الاشقاء السوريين، مضافا الى لجوء الاخوة الفلسطينيين المستمر منذ سبعين عاما، بحيث اصبحت اعدادهم توازي نصف عدد الشعب اللبناني، وذلك على مساحة ضيقة ومع بنى تحتية غير مؤهلة وموارد محدودة وسوق عمل مثقلة"، اضافة الى "الاحتلال الاسرائيلي المتربص بنا، والذي لا ينفك يتمادي منذ سبعة عقود في عدوانه واحتلاله للاراضي الفلسطينية والعربية، وعدم احترامه القرارات الدولية. ولفت الى "ان اول تحد يواجهنا اليوم هو ان نجعل من كل الاحداث المؤلمة التي اصابتنا حافزا للعمل سويا على الخروج من الدائمة المفرغة لسلسلة الحروب وتداعياتها، والمضي في مسيرة النهوض نحو مستقبل افضل لشعبونا"، عارضا سبل معالجة جذور هذه الازمات "داخليا من خلال السعي الى القضاء على الفقر الذي يولد عدم المساواة والقيام بالاصلاحات الضرورية على كل الصعد وتأمين استقرار التشريع وعدالة القضاء لتوفير عامل الثقة للاستثمارات، واقليميا من خلال عمل مشترك يقوم على بناء الانسان العربي، وحفظ حقوق المرأة وابرار دورها الاساسي في مجتمعاتنا وحماية الطفولة، وتثقيف الشباب وتحسينهم علميا، والتشجيع على معرفة الاخر".

الاهم تقدم رئيس الجمهورية بمبادرة ترمي الى اعتماد "استراتيجية اعادة الاعمار في سبيل التنمية"، داعيا الى "وضع آليات فعالة تتماشى

والمنتدى الاقتصادي وصولا الى القمة، كان الحضور فيها مميذا لجهة تركيبة الوفود التي ضمت شخصيات بارزة في مجالاتها. المهم ان كل الدول شاركت باستثناء ليبيا لاسباب المعروفة، وسوريا كون حضورها مرتبط بقرار تعليق العضوية.

■ كيف تقرأ النتائج لجهة المقررات التي صدرت عن القمة؟

□ كانت القمة من ناحية المضمون مهمة جدا، لاسيما لاجهة المقررات التي صدرت وبلغت 29 قرارا. احد المقررات يتعلق بالنازحين واللاجئين في الدول العربية، اضافة الى البنود المتصلة بالامن الغذائي والمرأة والفقر والربط الكهربائي، وكل القضايا المشتركة بين الدول العربية والتي يؤدي الاتفاق حولها الى التكامل لا الى التنافس. النقطة المهمة ايضا هي المبادرة التي طرحها رئيس الجمهورية، علما انه في القمم الاقتصادية ليس الزاميا اطلاق مبادرة. في الدورة الاولى اطلق امير الكويت مبادرة، وفي الدورة الثانية لم يتم اطلاق اي مبادرة. في الدورة الثالثة كانت مبادرة الملك السعودي، وفي الدورة الرابعة اطلق الرئيس عون مبادرة تتعلق بانشاء مصرف عربي لاعادة الاعمار من جهة، وللتنمية من جهة اخرى. المستفيد

”
تأسيس مصرف عربي
لاعادة الاعمار يساعد كل
الدول والشعوب العربية
“

القمة، لاسيما التحرك في الشارع، خصوصا وانه على المستوى السياسي لا احد في لبنان ينأى عن قضية تغييب الامام السيد موسى الصدر ورفيقه. ثمة قناعة لبنانية بعدالة هذه القضية، وهي بند اساس في كل البيانات الوزارية. من هنا الاسف لما حصل في الشارع والذي لم يضبط وانعكس سلبا على القمة، بدليل ان هناك وفودا رسمية كانت موجودة في بيروت وغادرت بعد الذي حصل. لكن ما اود الاشارة اليه ان معظم القمم الاقتصادية لا يكون الحضور فيها بالكامل على مستوى القادة انما على مستوى اقل، فكيف اذا جاءت القمة في ظل الظرف الذي مررنا فيه والذي اثر على الحضور. صحيح ان الحضور مهم ولكنه ليس كل شيء، لان من تابع الاجتماعات التمهيدية لكبار الموظفين والمندوبين والوزراء

مع هذه التحديات، ومع متطلبات اعادة الاعمار وفي مقدمها تأسيس مصرف عربي لاعادة الاعمار والتنمية بتولى مساعدة جميع الدول والشعوب العربية المتضررة على تجاوز محنها، ويساهم في نموها الاقتصادي المستدام ورفاه شعوبها وتحقيق اهداف التنمية المستدامة".

في توصيفه انعقاد القمة، قال عون "انها في هذه المرحلة الدقيقة التي تعيشها المنطقة، تأكيد على دور لبنان ورسالته في محيطه والعالم"، متمنيا لو كانت "مناسبة لجمع كل العرب، فلا تكون هناك مقاعد شاغرة"، مؤكدا "اننا بذلنا كل جهد من اجل ازالة الاسباب التي ادت الى هذا الشغور، الا ان العراقيل كانت ويا للاسف اقوى".

في هذا السياق، تحدث رئيس اللجنة العليا المنظمة للقمة العربية للتنمية الاقتصادية المدير العام لرئاسة الجمهورية الدكتور انطوان شقيير لـ"الامن العام" عن النتائج التي خلصت اليها القمة.

■ بعد اختتام اعمال القمة العربية للتنمية الاقتصادية، ما اهمية انعقادها في لبنان على الرغم من الظروف التي احاطت به؟

□ من دون شك ما حصل في الداخل اثر على

"اعلان بيروت"

جدد "اعلان بيروت" الذي صدر عن القمة العربية الاقتصادية "الالتزام الكامل بتنفيذ القرارات التي تم اتخاذها والمشاريع التي تبنتها القمم العربية التنموية السابقة، ونؤكد على اهمية ازالة الحواجز والعقبات التي تحول دون تنفيذها".

من ابرز النقاط التي وردت في البيان الختامي:

- "التركيز على تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 في ضوء الاحتياجات العربية.

- تأمين تمويل تنفيذ مشاريع تنموية في الدول العربية المستضيفة للاجئين والنازحين، من شأنها ان تدعم خطط التنمية الوطنية وتساهم في الحد من الازمة الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة المؤقتة.

- توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018 - 2022).

- حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وذريتهم وفقا لقرارات الشرعية الدولية، والتأكيد على التفويض الدولي الممنوح لوكالة "الاونروا"، ورفض اي قرار يهدف الى انهاء او تقليص دورها. واذا ندعو جميع الدول الى الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالمكانة القانونية الخاصة بمدينة القدس الشريف، وعدم الاعتراف بها عاصمة للاحتلال الاسرائيلي او نقل السفارات اليها، نؤكد عزمنا على اتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية بازاء اي قرار يخل بالمكانة القانونية بمدينة القدس الشريف.

- ضرورة تبني سياسات استباقية لبناء القدرات اللازمة للاستفادة من امكانات الاقتصاد الرقمي وتقديم الدعم للمبادرات الخاصة.

- مبادرة الكويت الى انشاء صندوق للاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأسمال 200 مليون دولار اميركي بمشاركة القطاع الخاص.

- اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 بغية تحقيق التطور المستدام لنظام الطاقة العربي".

ناهيك بمبادرة دولة الكويت والتي اطلقها امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح لدعم الاقتصاد الرقمي والامن السيبراني، وسيتم انشاء صندوق بقيمة 200 مليون دولار ساهمت الكويت فيه بـ50 مليوناً، وكذلك ساهمت قطر بالمبلغ ذاته.

■ عملياً، ما ابرز ما انجز في القمة؟
□ ابرز ما حققته القمة وبالتالي الجامعة العربية، تمثل في المبادرة التي اطلقها الرئيس عون، ومبادرة امير الكويت، والبيان السياسي حول ازمة النازحين واللاجئين. اذ للمرة الاولى يحصل توافق عربي على ازمة النازحين ويصدر هذا الموقف في بيان رسمي. كما اضفنا الى البيان مسألة اعطاء الحوافز للنازحين واللاجئين في البلد الام وليس في البلدان المضيفة. لقد اعطت القمة صورة جميلة عن لبنان، وظهرت انه موجود على الساحة الاقليمية والعالمية، عدا عن الاستفادة المباشرة من خلال ما يعرف باقتصاد القمم والمؤتمرات، اذ تم تشغيل فنادق وشركات ووسائل النقل ومؤسسات الاعلام والاعلان.

■ هل من آلية لمتابعة مقررات القمة؟
□ بالتأكيد، الجامعة العربية هي المسؤولة عن المتابعة، وكون لبنان يتأسس الدورة الرابعة سيكون هناك متابعة للمقررات من خلال التحفيز على التنفيذ. وفي الدورة الخامسة التي ستعقد عام 2023 سنلحظ التطور في موضوع المقررات وسنعمل على انجاز تلك التي صدرت. بالنسبة الى مبادرة الرئيس عون، من المرجح ان يصدر عن رئيس الحكومة مذكرة او تعميم لتشكيل لجنة تعمل على هذا الموضوع. كما سنعمل على تسريع مبادرة امير الكويت، علماً ان وزارة الخارجية هي المسؤولة عن البيان السياسي، وستشكل خلية عمل لتفعيله وبلورته بشكل اكبر. هنا لا يسعني الا ان اتوجه بالشكر الخاص والكبير للاجهزة العسكرية والامنية من جيش وامن داخلي وامن عام وامن دولة على الجهود الجبارة التي بذلوها في حماية امن القمة والتي وضعت في تصرف قائد لواء الحرس الجمهوري العميد الركن سليم فغالي الذي ابلى البلاء الحسن وادى المهمة بصفر خطأ.

■ ماذا حقق لبنان سياسياً؟
□ ابرز ما حققه لبنان كان على صعيد ازمة النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين، وتحديدًا وفقاً للمرتكزات التي سبق وحددها الرئيس عون لجهة الاقامة المؤقتة والعودة الامنة خصوصاً في ظل المناطق الشاسعة في سوريا، والتي صارت امنية وخارج دائرة النزاع. اهمية عودة النازحين هي للمساهمة في اعادة الاعمار وتأمين حوافر للعودة والبقاء في سوريا لا البقاء في لبنان. بدوره يدعو لبنان الى تقديم المساعدات للنازحين في البلد الام وليس في البلد المستضيف، وهو مع العودة الامنة. هذا الامر تكرر للمرة الاولى في بيان يصدر عن الدول العربية بموافقة جميع اعضائها،

”
معظم القمم الاقتصادية لا يكون الحضور فيها على مستوي القادة“



رئيس اللجنة العليا للقمة والمدير العام لثروة الجمهورية الدكتور انطوان شقير.

المصرف عملية التنمية، على ان يستفيد لبنان من التنمية اكثر من اعادة الاعمار.

■ كيف ستبلور المبادرة الرئاسية؟
□ وضع الرئيس عون سقفاً زمنياً من ثلاثة اشهر يحصر في خلاله اجتماع في لبنان للبحث في آلية انشاء المصرف وجدواه. يبقى الامل في تعاون الدول العربية لتحقيق المبادرة في ظل وجود مصرفين تابعين لجامعة الدول العربية هما البنك العربي وصندوق النقد العربي، يعملان على تمويل المشاريع المشتركة. لكن مبادرة رئيس الجمهورية متخصصة في اعادة الاعمار والتنمية، وسيعمل كذلك البنك الاوربي على اعادة الاعمار.

■ هل لمستم قبولاً من الدول العربية للمبادرة الرئاسية؟

□ لاقت مبادرة الرئيس عون استحساناً لدى كل الدول ولم يعترض عليها احد. هذه المبادرة ستصبح لاحقاً قراراً، لذلك سينصب الجهد على بلورتها مع الاشقاء العرب في الاشهر الثلاثة المقبلة ومن ثم ترفع في صيغة قرار.



رئيس الجمهورية ميشال عون يلقي كلمته.

◀ من اعادة الاعمار هي الدول التي تعرضت للدمار، علماً ان هناك اربع دول في حاجة ماسة الى اعادة الاعمار، هي سوريا والعراق واليمن وليبيا، ودول مثل لبنان لا تزال فيها مناطق في حاجة الى اعادة اعمار ايضاً. في موضوع التنمية كما هو معلوم هناك اهداف التنمية المستدامة التي اطلقتها الامم المتحدة، وكل الدول تتعاون مع بعضها البعض لهذا الهدف، ولدى لبنان لجنة وطنية تعمل على موضوع اهداف التنمية المستدامة.

■ هل هذا يعني وجود رابط عضوي بين مبادرة الرئيس عون وتحقيق اهداف التنمية المستدامة؟
□ بالطبع، لان هذا المسار عالمي. اراد رئيس الجمهورية من اطلاق مبادرته ان يمول

بيان قادة الدول العربية

ابرز ما ورد في بيان قادة الدول العربية المجتمعين في مؤتمر القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:
• "ندعو المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته للحد من مأساة النزوح واللجوء، ووضع كل الامكانيات المتاحة لاجاد الحلول الجذرية والناجعة، ومضاعفة الجهود الدولية الجماعية لتعزيز الظروف المؤاتية لعودة النازحين واللاجئين الى اوطانهم، بما ينسجم مع الشرعية الدولية ذات الصلة، ويكفل احترام سيادة الدول المضيفة وقوانينها النافذة.
• نناشد الدول المانحة الاضطلاع بدورها في تحمل اعباء ازمة النزوح واللجوء والتحديات الراهنة من خلال تنفيذ تعهداتها المالية، والعمل على تقديم التمويل المنشود للدول المضيفة لتلبية حاجات النازحين واللاجئين ودعم البنى التحتية، وكذلك تقديم المساعدات للنازحين واللاجئين في اوطانهم تحفيزاً لهم على العودة.
• نوكد على كل قرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية الخاصة بالاعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة النازحين السوريين واثرها على الدول العربية المستضيفة.
• ندعو المجتمع الدولي الى دعم الدول العربية المستضيفة للنازحين واللاجئين السوريين، واقامة المشاريع التنموية لديها للمساهمة في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة، وتكثيف الامانة العامة الدعوة الى عقد اجتماع يضم الجهات الدولية المانحة والمنظمات المتخصصة والصناديق العربية بمشاركة الدول العربية المستضيفة للنازحين واللاجئين السوريين، للاتفاق على آلية واضحة ومحددة لتمويل هذه المشاريع.
• نوكد على التفويض الاممي الممنوح الى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) وفق قرار انشائها الصادر من الجمعية العمومية للامم المتحدة رقم 302 لعام 1949، وعدم المساس بولايتها او مسؤولياتها وعدم تغيير او نقل مسؤولياتها الى جهة اخرى، والعمل على ان تبقى وكالة الاونروا ومرجعيتها القانونية الامم المتحدة. كما نوكد على ضرورة الاستمرار في تأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وكل انشطتها على نحو كاف مستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الاساسية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها في مناطق عملياتها، بما فيها القدس المحتلة، الى ان يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وشاملاً وفق قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 194 لعام 1948، ومبادرة السلام العربية لعام 2002".